الخرافي مترئسا جانبا آخر من الجلسة

متابعة حكومية

وزير المالية أبدى موافقة الحكومة على طلب لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية على سحب تقاريرها

إحالة زيادة رأسمال عدد من الصناديق لمزيد من الدراسة

■ الدويسان: الحكومة تريد توجيه رسالة انها غير مكترثة وان التقارير سوف تمر وخير دليل عدم وجود الصالح

الحريجي متحدثا

.. ومعيوف ممثلا

■ الطريجي: الإيداعات لم تكن لفضح نواب وإنما كانت مرتبطة بكل الأحداث التي شاهدناها في الفترة الماضية

■ فيصل الكندري : هناك طلب بأن يتم فحص حسابات جميع النواب من 2006 حتى المجلس المبطل فماذا عملت اللجنة في هذا التقرير؟

■ فيصل الشايع: اتفق مع تمديد عمل اللجنة حتى ترجع إلى حالات 2006 والأهم تعديل التشريعات التي تسد الثغرات

ما قاله النائب السابق رياض العدساني عن رئيس اللجنة انذاك الوزير علي العمير اقول له :اتحداك يا رياض العدساني اذا كانت هناك تقارير موثقة في لجنة الايداعات منذ المجلس المبطل ..رياض يريد تضليل الشعب الكويتي ،فهو يقول فيه تقرير موثق من امن الدولة وانا اقول له اتحداك .

القضية ليست قضية ايداعات ،انما صراع داخل الاسرة، والعدساني قدم استقالته وبعدها توجه لديوان المحاسبة، وقال لماذا لم يستعن الديوان بامن الدولة والنيابة وهذا تناقض من رياض ..وكيل امن الدولة اللواء عبد الحميد العوضي لم يقدم اثباتات رسمية وايضا وكيل وزارة الخارجية ادلى بمعلومات ولكنها تختلف عن معلومات وزير الخارجية السابق الشيخ محمد الصباح التي ادلى بها ..ايضا لماذا الـ13 قضية في الإيداعات التي يتحدث عنها ،هناك قضايا اخرى حفظت ولم يعلم عنها ..اتمنى من المجلس ان يمنحنا فرصة ٣ اشهر حتى نتمكن من كتابة تقريرنا ونوضح جميع الحقائق.

فيصل الدويسان:اطالب بقفل باب هذا النقاش وهذه اللجنة لم تقم بدورها وتقريرها عايم ومن المصلحة العامة تطبيق المادة 148 واستبعاد النظر في هذا التقرير.

فيصل الكندري :هناك طلب بان يتم فحص حسابات جميع النواب من 2006 حتى المجلس المبطل فماذا عملت اللجنة في هذا التقرير.

عبد الحميد دشتي :القضية التي بين ايدينا اتعلج فيها وايد والنيابة اثبتت انه لا توجد قضية رشوة فماذا بيدينا نحن ..هذا كلام اسدل الستار عليه قضائيا علينا ان نصارح الشعب بهذا ولا نضيع وقت المجلس.

عدنان عبد الصمد :مع احترامي لملاخ عبد الحميد الموضوع لم يطو ولم يتنه، وحتى الان الاخوان في اللجنة لم يصلوا الى قناعة محددة واذا اغلقنا هذا الموضوع سوف يستخدم ذريعة لضرب هذا المجلس علينا ان نكون شفافين مع الشعب واري ان 3 اشهر فترة كبيرة وبالتالي يفترض ان تبحث اللجنة بكل ما طرح.

الغانم :نحن لا نناقش المضمون نحن امام طلب اللجنة تمديد عملها

الزلزلة :اثق ثقة مطلقة في اعضاء لجنة الايداعات نحن نريد كشف الحقائق وانا مع الطلب الذي تقدمت به اللجنة ولياخذوا ٣ اشهر.

فيصل الشايع:اتفق مع تمديد عمل اللجنة حتى ترجع الى حالات 2006 والاهم من ذلك هو ضرورة تعديل بعض التشريعات حتى تتوقف مثل هذه الامور وسبق ان طالبت السيد شريدة المعوشرجي وزير العدل السابق بالتشريعات التي تسد الثغرات.

محمد طنا :مع تمديد عمل اللجنة شهرين لان 3 اشهر كثير وليعرف الشعب الكويتي الحقيقة كاملة.

عبد الله معيوف :هذا الموضوع حساس ولنعط الربع الفترة اللي يطلبونها.ولنصوت على طلب اللجنة ولنتته من هذه القضية سريعا.

الوزير علي العمير :نريد ان نثبت بعض الحقائق وليس هناك تقرير نهائي كما ذكر رئيس اللجنة والحكومة متعاونة لابعد الحدود وبعض المعلومات التي طلبتها اللجنة طلبتها اللجنة في المجلس المبطل الاول وهي ما يتعلق بالذمة المالية ويتحججون بان الحكومة غير متعاونة..هناك معلومات لا يمكننا القانون من ان نوفرها والاخ وكيل امن الدولة السابق بالرغم انه ترك منصبة لكن سوف يمثل امام اللجنة.

خليل عبد الله :الير ان هناك صناديق وثائق من المجلس المبطل هل تم فتح هذه الصناديق ؟..ايضا لابد ان يتم استدعاء محافظ البنك المركزي وكافة المسؤولين للوقوف على ما اثير عن تضخم بعض الحسابات ..نريد ان نوضح للشعب الحقيقة.

علي العمير :نحن نتكلم عن مصادمة للدستور وليس القانون وهناك هيئة مخولة بالفحص هي هيئة مكافحة الفساد عن طريق ترميم الثغرات في القانون. الطريجي :الشق الجنائي لا نستطيع ان نتكلم فيه انما نتكلم في امور اخري وبعض الوزراء لم يكن تعاونهم معنا بالشي المطلوب لذلك نطلب التمديد لنا 3 اشهر لاننا بصدد استدعاء 12 مسؤولا. يوافق المجلس على التمديد للجنة الايداعات لعملها لمدة 3 اشهر باجماع الحضور.

ينتقل المجلس الى مقترح تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة.

وزير النفط :ليس لدينا مانع في تشكيل هذه اللجنة وسوف نتعاون معها الى ابعد مدي.

محمد طنا :اعتقد انه لا داعي لهذه اللجنة فهناك لجنة حماية الاموال العامة تقوم بدورها.

روضان الروضان :اقترح ان يكون عمل اللجنة 3 اشهر واعضاؤها ٥. فيصل الدويسان :تواجهنا مشكلة عدم اكتمال النصاب في اللجان لذلك اقترح ان ينتدب مكتب المجلس شخصا يقوم بالتحقيق في هذه التجاوزات.

يرفض المجلس طلب محمد طنا بان تتولى لجنة حماية المال العام بالتحقيق.

يوافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق في مخالفات شابت توزيع قسائم زراعية في الوفرة على ان يكون عملها لمدة 3 اشهر وبعضوية ٥ اعضاء.

حمدان العازمي :اتمنى من الاخوان المرشحين لعضوية لجنة التحقيق في مخالفات هيئة الزراعة الذي يعتمد على اصوات الحكومة ما يرشح نفسه لان ليس من الحكومة غير وزير واحد حاليا.

الغانم :يا اخي استريح ما طلبنا رايك. ماجد موسى :نظرا لاني املك مزرعة من قبل ان اصبح نائبا فانني انسحب من الترشح لعضوية اللجنة.

ترشح لعضوية اللجنة 7 اعضاء هم :راكان النصف ومحمد الهدية وفيصل الكندري وفيصل الدويسان وخليل عبد الله وعسكر العنزي وعبد الله المعيوف.

الغانم :اما ان نحترم اللائحة او ان تعاد الانتخابات ما يصير احد يرى تصويت أحد .. (وكان النائب سيف العازمي يصوت ،فاجاء النائب سعد الخنفور وقام بالضغط على زر الاختيار بدلا من من سيف العازمي) وعليه قرر الغانم اعادة الانتخابات.

علق النائب جمال العمر اثناء التصويت على اعادة الانتخابات وما قام به النائب الخنفور مخاطبا اياه: متعودين الاخوان علي الفرعيات فرد عليه الخنفور الفرعي تاج راسك فرد العمر الحين ما فيه فرعي صار صوت واحد .

يجري حاليا الاقتراع لاختيار اعضاء لجنة التحقيق في مخالفات وتجاوزات هيئة الزراعة لاختيار ٥ من سبعة مرشحين.

فاز بعضوية لجنة التحقيق في مخالفات وتجاوزات الحيازات الزراعية في منطقة الوفرة كل من

وكان النصف ،خليل العبد الله ،عسكر العنزي ،فيصل الدويسان، عبدالله المعيوف ،

انتقل المجلس الي طلب بشان تقديم تقرير لجنة الداخلية والدفاع الخاص برجال الاطفاء.

الوزير علي العمير :ينبغي ان يكون الوزير المختص متواجد وترجو تاجيل البند الي حين حضور الوزير علي ان يكون محتفظا بدوره في جدول الاعمال ، لدينا حل توافقي ممكن نصوت علي التقرير كمداولة اولي ومن ثم نرجيء المداولة الثانية.

قرر المجلس تمديد الجلسة الي حين الانتهاء من التصويت على المداولة الاولي.

المجلس يوافق علي مشروع قانون بتعديل المادتين 2 – 4 من القانون رقم 36 لسنة 1982 في شان رجال الاطفاء.

في مداولته الاولي: الذي يقضي التعديل بان يتولي ادارة الادارة العامة للاطفاء مدير عام برتبة فريق اطفاء ويكون له نائب او اكثر برتبه لواء اطفاء وان يعين كل منهم بمرسوم ، وان يكون التسلسل لرتب الضباط ويسري عليهم جدول الرتب والمرتبات والعلاوات الاجتماعية المقررة للرتب العسكرية لاقرانهم رجال الشرطة.

الغانم ترفع الجلسة الي 2 ديسمبر.

مراقب مجلس الأمة في مداخلة له

متابعة نيابية